



قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

Measuring The Impact of Government Expenditure on The Unemployment Rate During The Period (1990-2018) Using The Vector Error Correction Model VECM

د. محمد بن سليمان*، جامعة زيان عاشور بالجللفة ، الجزائر .

د. محمد عرابي ، جامعة زيان عاشور بالجللفة ، الجزائر .

تاريخ النشر: 2020/12/01	تاريخ القبول: 2020/10/26	تاريخ الإرسال: 2020/10/02
الكلمات المفتاحية	الملخص	
معدل البطالة؛ الانفاق الحكومي؛ الاقتصاد الجزائري؛ نموذج شعاع تصحيح الخطأ.	يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة المقاس بنسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، وذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية في الجزائر. ومن خلال في هذا البحث توصلنا لعدة نتائج أهمها وجود علاقة وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق العام ومعدل البطالة، إضافة إلى أن الانفاق العام يؤثر بالإيجاب على معدل البطالة.	
Abstract	Keywords	
The aim of this research is to determine the relationship between government expenditure and unemployment rate measured by the Proportion of members of the workforce who do not have a job but are available to work and are looking for jobs in Algeria during the period (1990-2018), to achieve this goal The researcher also adopted various econometric models to study the impact of the government expenditure on unemployment rate through using the statistic data in Algeria. Through this research, we reached several important results of which is cointegration relationship between public expenditure and unemployment rate, in addition to public expenditure negatively affects the unemployment rate.	Unemployment Rate; Government Expenditure; The Algerian Economy; Vector Auto Regression Models .	
JEL Classification Codes : E24 ; H72 ; C13		

* المؤلف المرسل: محمد بن سليمان، الإيميل: benslimane587@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية منها والمتقدمة حيث تعد ظاهرة عامة ومعضلة حقيقية، وهي تحدث نتيجة الاختلالات في سوق العمل بسبب قصور عرض العمل وزيادة الطلب عليه، فالبطالة تتمثل في وجود أشخاص في المجتمع مؤهلين قادرين وراغبين في العمل ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة، إذ لم تعد هذه الظاهرة مشكلة العالم الثالث فقط بل المتقدم ايضا لذلك أضحت البطالة مشكلة كبيرة يجب معالجتها من قبل واضعي السياسات الاقتصادية من خلال تحديدها كأبرز الأهداف الاقتصادية الكلية الاساسية التي يجب معالجتها لأي دولة.

والجزائر كغيرها من دول العالم لا تزال تعاني من نسب مرتفعة للبطالة، ففي الفترة السابقة لحدوث أزمة النفط 1986، شهدت خلالها الجزائر موجة استثمارات كبرى، ساعدت على امتصاص قدر كبير من الأيدي العاملة، وبالتالي انخفاض نسب البطالة لمستويات جدّ مقبولة، ولكن مع حلول سنة 1986، شهدت نسب البطالة نموًا متزايدًا حيث أصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل، وذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدولة، وبالتالي تقلص الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص أعداد كبيرة من البطالين، كما انعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال حقبة التسعينيات، مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة للتسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة، ومع حلول العشرية بداية من سنة "2000" عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشًا انعكس إيجابًا على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل.

ولتحقيق أهداف المجتمع ول معالجة ظاهرة البطالة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة فازدادت النفقات العامة للدولة حجماً مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة، وهذا يعزى الى اتساع نطاق النفقات العامة كما أن هذه الأخيرة لم تعد مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية.

1.1. إشكالية الدراسة:

نظرا لاهتمام الجزائر بخفض معدلات البطالة قامت بتطبيق جملة البرامج التنموية التي تهدف إلى الرفع من مستوى المعيشي لأفراد، ومن هذا المنطلق تبرز الاشكالية التالية :

كيف ساهمت نفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 في تخفيض معدلات البطالة؟

2.1. أسئلة الدراسة:

ويندرج ضمن الاشكالية سابقة الذكر الاسئلة الفرعية التالية :

- ما طبيعة العلاقة التي تربط البطالة بالإنفاق العام ؟

- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

- ما نوع التأثير التي تلعبه نفقات الحكومية على معدلات البطالة في الجزائر؟

3.1. فرضيات الدراسة:

على ضوء الاشكالية والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية :

- تؤدي زيادة في مستوى الإنفاق العام إلى تحفيز الطلب الفعال الذي يساهم في ارتفاع مستوى الاستهلاك والإنتاج والعمالة؛

- توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- هناك تأثير سلبى لنفقات الحكومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة

4.1. منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة ومن اجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة و اختبار الفرضيات، سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع ، وكذا المنهج الاستقرائي الاستنباطي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة بهدف إحداث التكامل في منهجية البحث؛ بتدعيم الجزء النظري بدراسة تطبيقية.

5.1. نموذج الدراسة:

نحاول في هذه الدراسة تفسير تغيرات التي تحدث في معدل البطالة في الجزائر من خلال الانفاق الحكومي وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2018، وقد تم الحصول على بيانات هذه المؤشرات من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدولي ووزارة المالية ، وعلى هذا الأساس نفترض أن الدالة تأخذ الشكل الآتي:

$$LTCH_t = \beta_0 + \beta_1 LGOUV_t + \varepsilon_t \quad t = 1990, \dots, 2018$$

6.1. دراسات السابقة:

- دراسة دحماني محمد ادريوش، بعنوان "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تكوين نموذج قياسي اقتصادي من أجل تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر، ويمكن توضيح المتغيرات التي تناولتها الدراسة كما يلي: معدل البطالة (Unem)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، نسبة الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Recett)، نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Expen)، معدل التضخم (Inf)، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Expore)، أسعار النفط الحقيقية (Roil)، وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضيات الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم النموذج اللوغاريتمي في تقدير العلاقة بين المتغيرات والذي يمكن توضيحه كما يلي :

$$LUnem_t = b_0 + b_1 LGDP_t + b_2 LRECETT_t + b_3 LEXPEN_t + b_4 LINF_t + b_5 LEXPOR_t + b_1 LROIL_t + \varepsilon_t$$

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الاستهلاكي منه في الحد من معدلات البطالة الهيكلية في الجزائر، وامتد تأثيرها المحدود فقط في المدى القصير على البطالة الدورية التي تشكل جزءا ليس بالكبير مقارنة بمعدل البطالة الكلي.

- دراسة لموتي محمد، بعنوان "أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية"، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية التي أثرت على معدل البطالة في الجزائر في ظل تطبيق الحكومة لسياسة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1986-2013)، حيث جاءت هذه المتغيرات كالتالي : معدل البطالة (CHOM)، معدل التضخم (INF)، الإنفاق العمومي (DEP)، الناتج الداخلي الخام (PIB)، وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كما تم استخدام النموذج اللوغاريتمي في هذه الدراسة الموضح كما يلي:

$$CHO_t = b_0 + b_1 \ln DEP_t + b_2 \ln INF_t + b_3 \ln PIB_t + \varepsilon_t$$

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين معدل البطالة ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي وفق الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث أن زيادة الإنفاق العمومي بوحدة واحدة سيؤدي إلى نقصان معدل البطالة ب (1.63) وحدة في الأجل الطويل، كما أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب (1.63) وحدة في الأجل الطويل.

-دراسة Egbulonu Kelechukwu Godslove و Amadi Kingsley Wobilor بعنوان Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy، ويسعى الباحثان في هذه الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1970-2013)، ولتبين هذه العلاقة قام الباحثان بتحديد متغيرات السياسة المالية التي من شأنها أن تؤثر على البطالة وتمثل فيما يلي: معدل البطالة (Unemp)، الإنفاق الحكومي (GEX)، الدين الحكومي (GDS)، الإيرادات الحكومية من الضرائب (GTR).

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة سلبية بين أدوات السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا، حيث أبرزت أن زيادة الإنفاق الحكومي فضلا عن زيادة رصيد الديون الحكومية يؤديان إلى زيادة العمالة في نيجيريا، كما أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية الحكومية مع البطالة، حيث أن الزيادة في معدل الضرائب تقلل من العمالة في نيجيريا، وتكشف النتائج أيضا عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البطالة والسياسة المالية في نيجيريا.

2. مفاهيم أساسية حول البطالة والإنفاق الحكومي:

1.2 ماهية البطالة:

البطالة شغلت حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي و كانت من أهم المشاكل الخطيرة المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أنها مست مختلف اقتصاديات الدول، و قبل التطرق إلى تحليلها عبر مختلف النظريات الاقتصادية سوف نسلط الضوء على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالبطالة.

1.1.2 تعريف البطالة :

ويمكن تقديم عدت تعاريف للبطالة كما يلي:

- يُعرفه المكتب الدولي للعمل البطالة على أنها تشمل جميع الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 16 و56 سنة والذين هم عاطلون عن العمل وتتوفر فيهم الشروط التالية: (Robert & autres, 2015, p162)

✓ **عاطل عن العمل:** بمعنى عاطل عن العمل إذا لم يعمل خلال الأسبوع السابق ولكنه بذل بعض الجهد للعثور على عمل (على سبيل المثال بالذهاب إلى مقابلة عمل)؛

✓ **خارج القوة العاملة:** ويُعتبر الشخص خارج القوة العاملة إذا لم يعمل في الأسبوع الماضي ولم يبحث عن عمل في الأسابيع الأربعة الماضية، وبعبارة أخرى فإن الناس الذين لا يعملون أو العاطلين (بمعنى البحث عن العمل ولكن لا وجود للقدرة على العثور عليه) تُعتبر "خارج القوة العاملة" ومثال على ذلك: الطلاب المتفرغون للدراسة، وربات البيوت، والمتقاعدون، والأشخاص غير القادرين على العمل بسبب الإعاقة؛

✓ **أن يكون متاح للعمل:** بمعنى الأشخاص القادرين على العمل في حالة توفر ذلك دون وجود عارض يمنع ذلك.

- كما يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الفرد البطال كل فرد عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- أن يكون في السن الذي يسمح له بالعمل (16-60) سنة؛
- أن يكون بدون عمل خلال فترة المسح الإحصائي، أي عدم ممارسة أي نشاط خلال مدة التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث جاد عن عمل، أي القيام بإجراءات مستمرة وجادة خلال الفترة من أجل البحث عن وظيفة؛

- أن يكون متاحا وعلى أتم الاستعداد للعمل، بمعنى عدم وجود أي عارض يمنعه من ممارسة العمل.

- تعرف البطالة وفق منظمة العمل الدولية هو أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده، أما معدل البطالة فيعرف بأنه عدد الأفراد العاطلين لكل 100 من أفراد القوى العاملة (صاوي و بن جلول، 2012، ص317).

2.1.2. أنواع البطالة:

أ - البطالة السافرة (الصريحة)

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي، يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا، وإنتاجيتهم صفرا. وبالتالي فهي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من القوة المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية أو دورية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني (زكي، 1997، ص29). وتتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة شيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة ويمكن التمييز بين نوعين البطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

ب- البطالة الإجبارية:

يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة في الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة. وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة ذلك الذي لا يمكن للعين أن تخطئه، أي انه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين بالعمل والقادرين عليه.

ج- البطالة الاختيارية

يتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين على العمل لكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم مثل: الاغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على اجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الاجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع (السريتي و نجا، 2013، ص352).

د- البطالة المقنعة

هي ذلك النوع من البطالة المتخفية أو غير الظاهرة وهي البطالة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الانتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الاخرى التي كانت تعاني من نقص الطلب الفعال عليها وهذه البطالة تشتت وجود فائض من عنصر العمل من النشاط الاقتصادي حيث تكون انتاجية الحديدية قيمتها صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الانتاجي دون أي يؤثر على الناتج الكلي بسبب أن الانتاجية الحديدية للعمال الذي تم سحبهم تساوي صفرا، وغالبا ما يوجد هذا الفائض في القطاع الزراعي الذي يستوعب عددا فائضا من العمال انتاجيتهم الحدة مساوية للصفر يستهلكون دون أن ينتجوا بل يستهلكون فائض انتاج غيراهم (عريقات، 2006، ص176-177).

2.2. سياسة الانفاق العام

لكي نشبع الحاجات العامة ومن أجل تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين لابد من وجود النفقات العامة، فهذه الاخيرة تعد أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على حجم الطلب الكلي ومن ثم تحقيق التوازنات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.2.2. تعريف النفقة العامة وأركانها:

يمكن اعتبار النفقة العامة على انها كل مبلغ مالي نقدي يدرج بالميزانية العامة للدولة لتغطية الخدمات التي تقوم به الدولة لتقديم منفعة عامة وتحقيقها. وللنفقة العامة العديد من التعاريف المختلفة يمكن عرضها فيما يلي:

- يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة، وهي كذلك تعرف على أنها بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. (بيجاوي، 2005، ص26-27)

- النفقة العامة هي أن تستخدم هيئة عامة مبلغاً من النقود لسد أو إشباع حاجة عامة، (يلس، 2007، ص62) أي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة (عواد، 2013، ص59).

- يعرف الإنفاق العام على أنه حجم التدخل والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر الإنفاق العمومي على أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. (قدي، 2017، ص179)

ومن خلال التعريف السابقة يتضح لنا ثلاث أركان أساسية للنفقة العامة يلزم توافرها حتى تتحقق صفتها الكاملة، وهي انها مبلغ نقدي وتنفق من شخص عام وتخصص لتحقيق منفعة عامة، ويمكن شرح أكثر هذه الأركان الثلاثة كما يلي:

✓ النفقة العامة مبلغ نقدي:

حتى تكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكلاً نقدياً أي لا بد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها من سلع أو خدمة. وعليه لا تعد نفقة عامة الوسائل غير النقدية التي كانت تتبعها الدولة سابقاً، ومثل ذلك ارغام الافراد على العمل سخرة دون أجر أو جباية ما تحتاجه عينياً من الأفراد دون ثمن وكذلك المزايا الفنية كالسكن المجاني والتغذية والإعفاء من الضرائب. وهناك جملة أسباب تقف وراء اتجاه الدولة الى الصيغة النقدية في نفقاتها وهي: (العلي، 2007، ص50-51)

✓ تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي وعليه فلا يعقل أن يتعامل الافراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية؛

✓ صعوبة ممارسة الرقابة الادارية والبرلمانية على الانفاق العيني؛

✓ يثير الانفاق العيني مشاكل ادارية متعددة منها عدم الدقة في تقديرها أو محاباة الدولة لبعض الافراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك. كما أن المزايا العينية تعد اخلاً بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة ويبدو ذلك واضحاً عندما تحقق الدولة المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب ثم تحابي البعض بمزايا عينية وهذا يعني تخفيض العبء الضريبي بصورة غير مباشرة.

✓ النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

يشترط لكي تعد النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساس في تحديد ما اذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وعلى ذلك تعد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة على اختلاف أنظمتها من جمهورية أو ملكية أو رئاسية والحكومات على اختلاف أشكالها من اتحادية ومركزية ومحلية بما في ذلك الهيئات والشركات والمؤسسات العامة. بينما لا يعد من

النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها أي من الشخصيات الخاصة سواء أكانت شخصية طبيعية أو اعتبارية سواء قصد بهذه النفقة إشباع حاجة خاصة أو عامة. فالتبرعات التي يقدمها المجتمع لتمهيد بعض الطرق أو بناء المساجد والمستشفيات والمدارس لا تعد من النفقات العامة (البطريق و اخرون، 2007، ص171-172).

✓ النفقة العامة تستهدف إشباع حاجة عامة.

2.2.2. تقسيم النفقات العامة :

ويبرز أهم تقسيم للنفقات العامة على النحو التالي

(fund International monetary, 1990, p 177-182):

- النفقات الجارية:

وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة كالإنفاق في شكل أجور ورواتب، والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد والإعانات، حيث تتسم بمرونة أقل وعدم استجابة كبيرة لتغيرات المقدرة المالية للدولة.

- النفقات الاستثمارية:

هي النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة ثروة الدولة (بن موسى و عيسي، 2016، ص179)، وهي متعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة.

ويحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن حملة من القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا (خلف، 2008، ص111).

3. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في النظرية الاقتصادية:

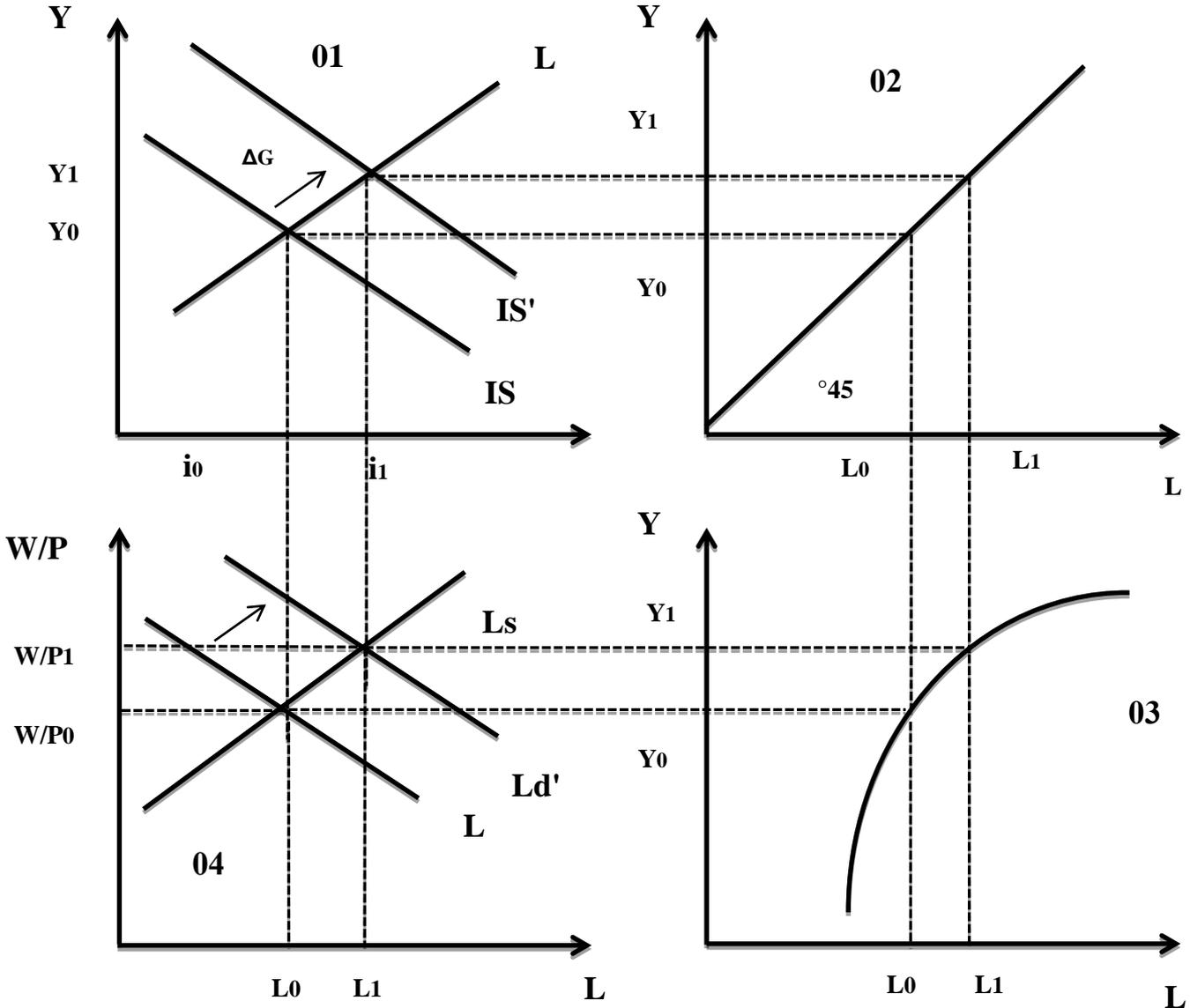
يُعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تُستخدم في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث يُفضل الكثير من الاقتصاديين تفضيل هذه الأدوات نظرا لفاعلية هذه الأداة في تحقيق التنمية إضافة إلى قلة آثارها السلبية على الاقتصاد مقارنة بالأدوات الأخرى، وترى النظرية الاقتصادية الكينزية أن هذه الوسيلة الأكثر ملاءمة للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي وتحقيق مستويات تشغيل عالية، وعليه فإنه في حالات الانكماش يتم زيادة في مستوى الإنفاق العام لتحفيز الطلب الفعال الذي يُساهم في ارتفاع مستوى الاستهلاك والإنتاج والعمالة (رقاب، 2018، ص124).

إن البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيك أن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم لقبول وظائف أخرى بأجر أقل و يتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور، كما أنه في إطار النموذج الكلاسيكي فإن التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل و الراحة (بطالة اختيارية) ويتم تحقيق التوازن في سوق العمل

بصفة آلية من خلال العرض و الطلب على العمل ولقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، و لكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) وتخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال و يقلل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج، فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة والعكس صحيح إذا فالنتيجة التي نخلص إليها هي أن الفرق بين التحليل الكينزي والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي، فإن المحدد بحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، و تظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل (قمي، 2018، ص137).

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض في الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب الانخفاض في الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلاً بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدول بإنشاء مدن جديدة ومدنها بجميع خدماتها الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضاً الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم (العايب، 2010، ص161-162)، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تلعب دوراً مهماً في معالجة اختلالات سوق العمل ويمكن توضيح آلية تأثير ذلك في ظل ثبات الأسعار من خلال الشكل رقم (01) كما يلي :

الشكل رقم (01) : آلية تأثير الإنفاق العام على سوق العمل



المصدر: ليندة كحل الراس (2014). " سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010 ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 121.

من خلال الشكل السابق، يتضح أنه عند سلوك سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار ΔG ، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين وإلى وضع توازني جديد (IS')، وهذا الإجراء سيُمكن من ارتفاع الدخل وارتفاع سعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل من Y_0 إلى Y_1 وتنتقل سعر الفائدة i_0 من إلى i_1 ، وتتم آلية الانتقال من خلال المضاعف المالي للدخل والمضاعف المالي لسعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل إلى قيمته الجديدة بالمقدار $(\Delta Y = \frac{1}{(1 + \frac{Kg}{h(1-c+ct)})(1-c+ct}) \Delta G)$ وتنتقل سعر الفائدة إلى قيمتها الجديدة بالمقدار

الناتج من Y_1 إلى Y_2 وهذا سيساهم في زيادة في مستوى العمالة وانتقالها من L_0 إلى L_1 ، ومن خلال منحنى التوازن في سوق العمل يُلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من L_d إلى L_d' ويعكس هذا الانتقال حجم العمالة المطلوبة التي يحتاجها الاقتصاد للوصول إلى الناتج الفعلي من السلع والخدمات ، ويعني اقتصاديا أنه في حالة الاختلال في سوق العمل الناتج عن الانكماش الاقتصادي التي تنتج عنه بطالة إجبارية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمالة من قبل المؤسسات بسبب الارتفاع في الطلب الكلي وهذا ما سيساهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار $(L_1 - L_0 \Delta L)$ ، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تعد أحد أوجه معالجة الاختلال في سوق العمل والرفع من التشغيل والأداء الاقتصادي بشكل عام (رقاب، 2018، ص 125-126).

4. تحليل النتائج:

1.4. نتائج استقرارية السلاسل:

كمرحلة أولى لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك حيث يستوجب أن تكون هذه المتغيرات ساكنة، وذلك لأن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تنسم بعدم الاستقرار الناتج عنها ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ولقد استخدمنا اختبار ديكي فولر المطور وفليبيس وبيرون لاختبار وجود جذر الوحدة ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلاسل الزمنية في المستوى

نوع الاختبار				المتغيرات	
اختبار PP		اختبار ADF			
t_t	t_c	t_t	t_c		
-3.58	-2.16	-3.58	-2.15	النموذج 6	LTCH
-2.97	-0.72	-2.97	-0.66	النموذج 5	
-1.95	-0.74	-1.95	-0.82	النموذج 4	
-3.58	0.02	-3.58	-1.03	النموذج 6	LGOUV
-2.97	-3.20	-2.97	-2.23	النموذج 5	
-1.95	3.69	-1.95	2.47	النموذج 4	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يبين الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية للمتغيرين (معدل البطالة والانفاق الحكومي) تحتويان على جذر الوحدة، وذلك لأن قيم الإحصائية للاختبار أكبر من القيم المجدولة مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن السلسلتين غير مستقرتين عند مستواهم الأصلي. وبما أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وغير مستقرة نجري عليها الفروق من الدرجة الأولى، وبعد إجراء نفس الاختبارات على سلسلة الفروقات تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلاسل الزمنية عند الفرق الاول

نوع الاختبار				المتغيرات	
اختبار PP		اختبار ADF			
t_t	t_c	t_t	t_c		
-3.58	-4.23	-3.58	-3.76	النموذج 6	DLTCH
-2.97	-4.28	-2.97	-3.64	النموذج 5	
-1.95	-4.27	-1.95	-2.53	النموذج 4	
-3.58	-4.75	-3.58	-5.48	النموذج 6	DLGOUV
-2.97	-4.42	-2.97	-5.89	النموذج 5	
-1.95	-3.05	-1.95	-3.87	النموذج 4	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يشير الجدول أعلاه إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرين عند الفروق الأولى (معدل البطالة والانفاق الحكومي) لا تحتويان على جذر الوحدة، وذلك لأن قيم الإحصائية للاختبار أقل من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 10% و5% و1% مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلتين مستقرتين عند الفروق الأولى، وبالتالي يمكن القول أن المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى $I(1)$ ، هذا يعني أن هناك احتمالاً بوجود تكامل مشترك بين معدل البطالة والانفاق الحكومي وبالتالي تسمح إمكانية تطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM.

2.4. اختبار التكامل المشترك:

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق اتضح أن المتغيرين غير مستقرين في المستوى ومستقرين في الفرق الأول، أي أنها تنمو بنفس الوتيرة، وبالتالي نستطيع إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما ولكن قبل ذلك يجب علينا لكن لا بد أولاً من تحديد عدد الفجوات الزمنية التي كانت عند $P=2$ والتي توافق أقل قيمة للمعيارين Akaike، Schwarz، وبذلك نقوم بتوظيف منهج جوهانسن وجيزليوس، ونقوم باختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وذلك عند الفرضية رقم 03 (حسب نتائج اختبار ديكي فولر وفليس وبيرون فإنه لا توجد مركبة اتجاه العام ولا الحد الثابت)، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (03): نتائج اختبار جوهانسن لتكامل المشترك

القرار	اختبار القيمة الذاتية القصوى				اختبار الاثر			
	الفرض العدم	الفرض البديل	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الفرض العدم	الفرض البديل	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
نقبل H_1	$r=0$	$r>1$	23.51	14.26	$r=0$	$r>1$	24.72	15.49
نقبل H_0	$r=1$	$r>2$	1.20	3.84	$r=1$	$r>2$	1.20	3.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج جدول أعلاه نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 24.72 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (15.49)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل المشترك بين هذه المتغيرين، أي هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

3.4. نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل (تكامل المشترك) بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة أي أن المتغيرين يتجهان في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتاً عن مساره ولهذا يستخدم نموذج شعاع تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل.

1.3.4. نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل (معادلة التكامل المشترك):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الانفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل و نتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Vector Error Correction Estimates
Date: 09/21/20 Time: 10:22
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1
LTCH(-1)	1.000000
LGOUV(-1)	0.520704 (0.03224) [16.1519]
C	-10.42580

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة الانفاق العام النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرها في معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن اشارتها سالبة، ويدل هذا على أن الانفاق العام تؤثر على

معدل البطالة بالسلب أي كلما زاد الانفاق العام تنخفض معه معدلات البطالة في المدى البعيد وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2.3.4. نتائج تقدير علاقة في المدى القصير:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج VECM

Error Correction:	D(LTCH)	D(LGOUV)
CointEq1	-0.512346 (0.11922) [-4.29746]	-0.368991 (0.13641) [-2.70495]
D(LTCH(-1))	0.322737 (0.16232) [1.98833]	0.175722 (0.18572) [0.94615]
D(LTCH(-2))	0.530646 (0.17256) [3.07507]	-0.050460 (0.19745) [-0.25556]
D(LGOUV(-1))	-0.213491 (0.13543) [-1.57643]	-0.216551 (0.15496) [-1.39750]
D(LGOUV(-2))	-0.523491 (0.14517) [-3.60606]	-0.210179 (0.16610) [-1.26535]
C	0.101767 (0.03717) [2.73774]	0.180354 (0.04253) [4.24038]
R-squared	0.545325	0.297804
Adj. R-squared	0.431656	0.122255
Sum sq. resids	0.157728	0.206499
S.E. equation	0.088805	0.101612
F-statistic	4.797492	1.696415
Log likelihood	29.47231	25.96984
Akaike AIC	-1.805562	-1.536141
Schwarz SC	-1.515232	-1.245811
Mean dependent	-0.027644	0.116238
S.D. dependent	0.117797	0.108458
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.87E-05
Determinant resid covariance		4.66E-05
Log likelihood		55.88508
Akaike information criterion		-3.221929
Schwarz criterion		-2.544492

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لها دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% مما يدل على تأثيرهم في معدل البطالة وكذلك اشارتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من ناحية الاقتصادية، كما نلاحظ أن معامل تحديد يساوي 54.53% أي أن الانفاق الحكومي يفسر التغيرات التي تحدث على معدل البطالة بنسبة 54.53% وهي نسبة مقبولة عموماً تدل على التأثير الكبير لإنفاق الحكومي على معدل البطالة، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة $FC=4.79$ أكبر من القيمة المجدولة أي أن النموذج ككل له دلالة معنوية، ومن خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه يمكننا أن نخلص إلى ما يلي :

- معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي -0.51 وله دلالة إحصائية وقيمتة سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 51% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

- نلاحظ أن إشارة معلمة الانفاق الحكومي لفترتين السابقتين ($t-2$ و $t-1$) سالبة وتساوي 0.21 و 0.52 على التوالي إذن هناك علاقة عكسية بينها وبين معدل البطالة أي أنه كلما زاد الانفاق الحكومي لفترتين السابقتين ($t-1$ و $t-2$) بوحدة واحدة (1%) انخفض معدل البطالة بـ 0.21% و 0.52% وهذا ما يتلاءم مع النظرية الاقتصادية حيث ينتظر من الانفاق الحكومي أن يساهم في زيادة مناصب الشغل ليستفيد منها العاطلين عن العمل مما يكون له تأثير سلبي على معدل البطالة.

4.4. الاختبارات التشخيصية للنموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

1.4.4. اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي) :

من خلال اختبار Ijung box (أنظر الملحق رقم 01) نلاحظ أن الإحصائية $Q_{stat}=10.14$ أقل من $Q_{table}=21.02$ ومنه نقبل الفرضية H_0 أي أن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة عبارة عن تشويش أبيض.

2.4.4. اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن إحصائية jarque-Berra (أنظر الملحق رقم 02) أقل من الجدولة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.4.4. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.606955	Prob. F(1,19)	0.4455
Obs*R-squared	0.804858	Prob. Chi-Square(1)	0.3696

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ أن احتمال إحصائية LM تساوي 0.36 وهي أكبر من 0.05 إذن نقبل الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

4- اختبار تجانس التباين :

نستخدم هنا اختبار ARCH و نتائجه موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (07): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.059393	Prob. F(1,23)	0.8096
Obs*R-squared	0.064392	Prob. Chi-Square(1)	0.7997

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص

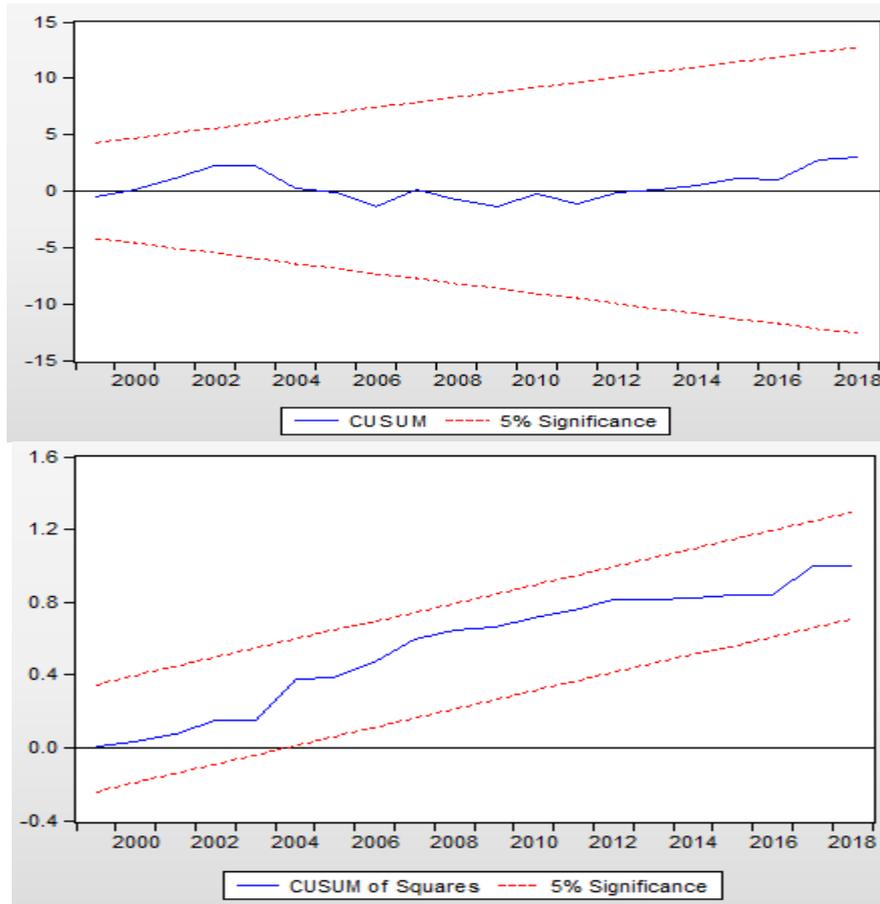
على تجانس التباين .

5- اختبار استقرار النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل

اختبار المجموع التراكمي للبواقي و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي

لمربعات البواقي هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج

الأجل الطويل و الأجل القصير.

5. الخاتمة:

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول العالم، والتي تكون نتيجة الارتفاع المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكن دون إيجادهم، ولكي تتوفر عدد كبير من مناصب شغل يجب زيادة نفقاتها، وبالتالي يفترض أن تطبق سياسة مالية توسعية يترتب عليها زيادة في حجم التوظيف الأمر الذي بدوره يؤدي إلى خفض نسب البطالة، ولقد حاولنا إسقاط الجوانب النظرية المتعمقة بالقياس الاقتصادي على ظاهرة البطالة في الجزائر، من خلال القيام بنمذجة قياسية لهذه الظاهرة باستخدام المعطيات المتوفرة، ثم تم دراسة العلاقة التي تربط الانفاق الحكومي بالبطالة من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بإجراء اختبار جذر الوحدة، كما تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون وتقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ، ولقد توصلنا في هاته الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتجلى أهمية الانفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية، كما تبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة الحد من البطالة؛

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للعلاقة بين الانفاق العام والبطالة أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الدينامكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في دول العالم باستمرار لكون تحليل هذه النظريات محدودة تتم في فترة زمنية وظروف معينة؛

- من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتطبيق اختبارين ديكي فولر المطور وفليبس وبيرون وجدنا أن السلسلتين مستقرتين في الفرق الأول أي أنهما متكاملتين من نفس الدرجة، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة على المدى الطويل؛

- تبين من خلال تطبيق اختبار تكامل جوهانسون بين الانفاق الحكومي ومعدل وأكدت نتائج الاختبار على وجود علاقة تكامل مشترك بينهما في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ تبين لنا وجود تأثير إيجابي لإنفاق الحكومي على المعدل البطالة، أي كلما زاد الانفاق الحكومي بوحدة واحدة يزداد معه زاد معها معدل البطالة بـ 0.21% وهذا ما يتلاءم مع النظرية الاقتصادية؛

- إن معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوي إحصائياً، حيث ابتعاد معدل البطالة عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 51%.

من خلال ما سبق يمكن وضع جملة من التوصيات التي سيتم تلخيصها في ما يلي:

- العمل على توجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في البنية التحتية، مما يوفر مناصب عمل ظرفية، بالإضافة الى توفير البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص، الذي يعول عليه كثيرا في زيادة التشغيل؛

- العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال ادارة المال بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، وفق آليات ذات فعالية عالية؛
- الخروج من التبعية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد و تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في صالح خلق فرص عمل ومكافحة البطالة؛
- ترشيد الانفاق العام وذلك يكون بالاستناد الى تحليل التكاليف والايادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.

6. قائمة المراجع:

- 1- أ عمر يجياوي (2005)، "مساهمة في دراسة المالية العامة"، دار هومه للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر.
- 2- أم كلثوم بن موسى، نبوية عيسى (2016)، "ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، 2(2).
- 3- حربي محمد موسى عريقات (2006)، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن.
- 4- رقاب طارق (2018)، "تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 إلى 2015)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر.
- 5- رمزي زكي (1997)، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، (226).
- 6- السيد محمد السريتي (2013)، علي عبد الوهاب نجا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 7- عادل فليح العلي (2007)، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 8- عبد المجيد قدي (2017)، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 9- فتحي أحمد ذياب عواد (2013)، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.
- 10- فليح حسن خلف (2008)، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ودار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن.
- 11- قميبي عفاف (2019)، "سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الكلية -دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر.
- 12- مراد صاوي، خالد بن جلول (2012)، "البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر"، ملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة.
- 13- وليد عبد الحميد العايب (2010)، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسين العصرية، بيروت.
- 14- يلس شاوش بشير (2017)، "المالية العامة المبادئ وتطبيقاتها في القانون الجزائري"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 15- يونس أحمد البطريق، واخرون. (2007)، "المالية العامة الضرائب والنفقات العامة"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر.

- 16- International monetary fund (1990) , a manual on government finance statistics .
 17- Robert Frank et autres.(2015), Principles of Macroeconomics, 6 éme édition, McGraw-Hill Education, USA.

7. الملحق:

الملحق رقم (01): نتائج اختبار جوهانسن

Date: 09/21/20 Time: 10:18
 Sample (adjusted): 1992 2018
 Included observations: 27 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: LTCH LGOUV
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.581470	24.72447	15.49471	0.0016
At most 1	0.043730	1.207315	3.841466	0.2719

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.581470	23.51716	14.26460	0.0013
At most 1	0.043730	1.207315	3.841466	0.2719

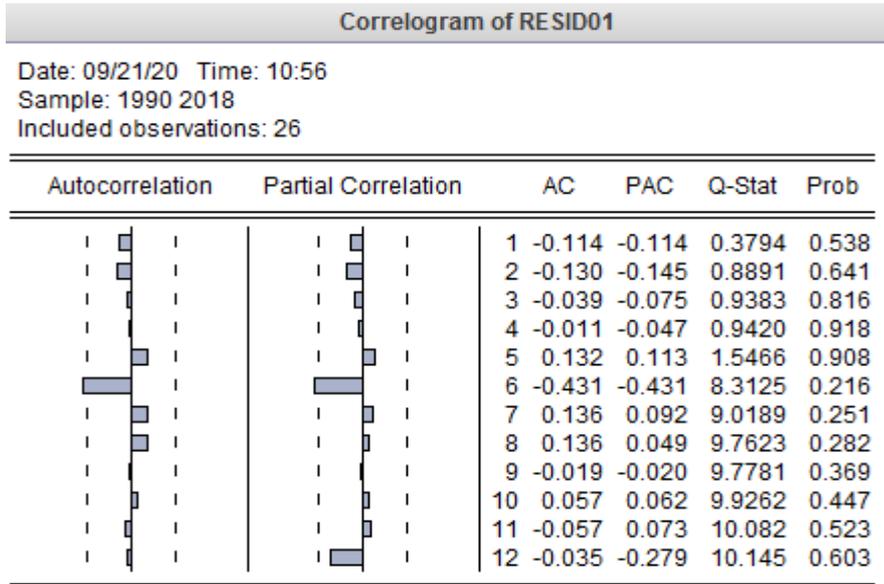
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

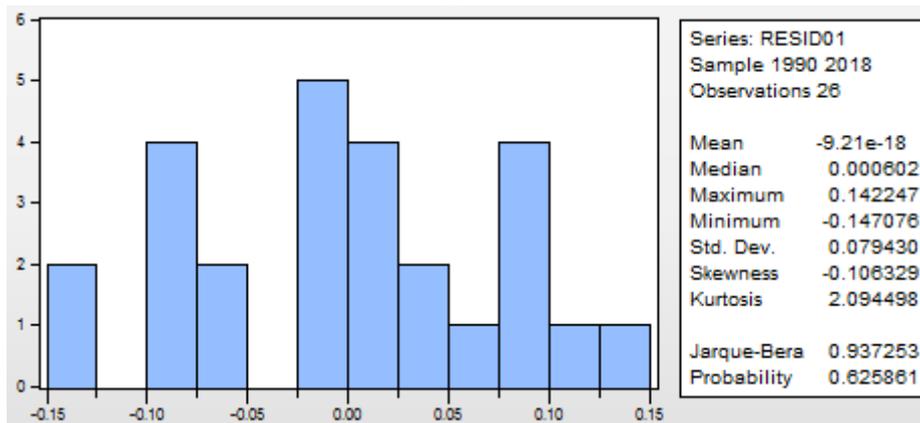
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (02): نتائج اختبار Ijung box



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (03): نتائج اختبار jarque-Berra



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.